

البديل

حرية
عدالة
مواطنة

إسبوعية - سياسية - مستقلة

Issue (80) 17/3/2013

www.al-badeel.org

العدد (٨٠) ١٧ / ٣ / ٢٠١٣ م

■ رأي البديل - انهيار المجتمع

دخلت الثورة السورية عامها الثالث، وسط استمرار حالة الاستعصاء في الحسم، وغياب أية عملية سياسية، وتفاقم الأوضاع الإنسانية للشعب السوري داخل سوريا أو في دول اللجوء، وعدم وجود مؤشرات إلى اتفاق جدي بين الأمريكان والروس على شكل الحل، وتضارب الأجنداث الإقليمية، والتي بات بعضها لا يريد أي حل في سوريا، سواء كانت تلك الأجنداث تدعي وقوفها مع المعارضة، أو تلك الأجنداث التي ما زالت تستثمر في النظام، وكل ذلك بالتزامن مع وجود تحولات عميقة على مستوى بنية المجتمع السوري، ووحدته الوطنية التي بات من الممكن القول إنها على وشك الانهيار الكامل.

لقد كان الحديث يدور منذ أشهر عن خطر انهيار الدولة، وعن مخاطر تفككها على مستقبل العملية السياسية، وعلى مستقبل سوريا، لكننا اليوم أمام معطيات جديدة في الواقع السوري، حيث يبدو الانقسام المجتمعي على أشده، وازدياد حدة الخطاب الطائفي داخل المجتمع، وهو ما كان الجميع يتعمى عنه، ويتحاشى الاعتراف به، وقد أتحفنا كل من النظام والمعارضة على مدار العامين الماضيين بالحديث عن التعايش بين كافة المكونات السورية، وأن هذا التعايش لا خطر حقيقي عليه، وإن وجد خطاب طائفي فهو من الطرف الآخر دوماً، أو أنه مجرد حالات لا تعبر عن عموم المجتمع السوري.

إن الخطاب الطائفي ما هو إلا أحد الظواهر الحادة للانهيار المجتمعي، بالإضافة إلى ظواهر أخرى خطيرة، وفي مقدمتها ظهور أمراء حرب، وتجار أزمات، وانتهازية سياسية، وقوى متطرفة، وكل ذلك يدعونا جدياً للتفكير في المآل النهائي لاستمرار هذه الأوضاع، وتفاقمها، ووصولها إلى نقطة اللاعودة، حيث يصبح الواقع موضوعياً فاقداً لمقومات العيش والتعايش، وجيهاً لن يكون بإمكان السياسة أن تجدي نفعاً في رأب الصدوع المجتمعية.

لم يعد مهماً قياساً إلى ما سيرتب عن الانهيار المجتمعي الحديث عن دور هذا الطرف أو ذلك في هذا الوضع، فنحن بحاجة إلى ما يشبه خطة إنقاذ، فكل مشروع سياسي لا يأخذ بعين الاعتبار مسألة الزمن في حساباته سيكون مآله تكريس الانهيار المجتمعي، والخشية أن ترى أطراف داخلية وخارجية أن هذا الانهيار المجتمعي هو فرصة سانحة لها كي تصريف أزماتها في سوريا، وهو الأمر الذي بدأ باعتقاد الكثير من المحليين منذ زمن على الأرض السورية، وعلى حساب دماء السوريين وعذاباتهم، ومستقبل بلادهم.

السؤال اليوم: ماذا سيبقى من سوريا إذا انهار المجتمع؟



بريطانيا وفرنسا تنفصلان عن المسار الأميركي في تسليح "الحر" سوريا تحيي الذكرى الثانية للثورة تحت «الصواريخ»

■ البديل

الاتحاد الأوروبي. وأعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن باريس ولندن ستطلبان تقديم موعد الاجتماع المقبل للاتحاد الأوروبي حول حظر الأسلحة على سوريا والمقرر أن يتم انعقاده في أواخر مايو، وفي حال عدم التوصل إلى إجماع، ستقرران تسليح الجيش الحر بصفة فردية.

وقال فابيوس: «لا يمكن السكوت عن الخلل الحالي في التوازن بين إيران وروسيا اللتين تزودان نظام الأسد بالأسلحة من جهة، وبين الثوار الذين لا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم من جهة أخرى»، لكنه استدرك هذا لا يعني «التخلي» عن الحل السياسي بل «وسيلة» لتحريك الوضع. وحذر وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله من مخاطر اندلاع «حريق شامل» في المنطقة بأكملها إذا تم توريد سلاح إلى المعارضة.

وجاء الموقف الفرنسي البريطاني بعد يوم من موقف الولايات المتحدة التي أكدت على ضرورة جلوس بشار الأسد والمعارضة على طاولة واحدة لإنشاء حكومة انتقالية، في موقف هو الأول من نوعه حيث يذكر الأسد بالاسم كجزء من الحل السياسي والمرحلة الانتقالية، لتحتمل بذلك موقعا وسطاً بين روسيا المصدرة على عدم بحث مصير الأسد، ودول أوروبية تتشدد في إبعاده عن المرحلة الانتقالية.

أحيا السوريون الذكرى الثانية للثورة في جمعة «عامان من الكفاح» بتظاهرات على وقع دوي الانفجارات والقصف بالصواريخ على عدة مدن وبلدات سقط خلالها عشرات القتلى.

وخرجت مئات التظاهرات في معاقل الثورة تزامناً مع اندلاع معارك ضد النظام في الأحياء ذاتها، لترسم لوحة ثورية استثنائية بعد مرور عامين من انطلاق الحراك الثوري.

كما أحيا السوريون ذكرى انتفاضة ١٢ آذار الكردية التي اندلعت في القامشلي وامتدت إلى معظم المدن والبلدات والأحياء الكردية في سوريا عام ٢٠٠٤.

ميدانياً، سقطت قذائف وسط دمشق تزامنت مع اندلاع قتال عنيف على قاعدة عسكرية تابعة للفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد في منطقة خان الشيخ الاستراتيجية في ريف دمشق والتي تقع بين التكنات الكبيرة للنظام ومرتفعات الجولان المحتل، وفيما قتل ضابط برتبة لواء على يد الجيش الحر في العاصمة، شنّ الطيران الحربي التابع للنظام سلسلة غارات جوية على حي بابا عمرو في مدينة حمص، بينما تدور معارك على الحدود اللبنانية في ريف حمص بمشاركة من قوات حزب الله ضد الشعب السوري.

سياسياً، سيطر موضوع تسليح الجيش الحر على المداولات الدولية بعد إعلان فرنسا وبريطانيا عزمهما تسليح الثوار حتى من دون قرار من

الجيش الحر يحذر من دخول «تسليح» الثوار في بازار «الاستهلاك السياسي»

■ باريس - البديل:



حذرت القيادة القيادة المشتركة للجيش السوري الحر من أن يكون عزم فرنسا وبريطانيا تسليح الجيش الحر كلما يدخل في بازار «الاستهلاك السياسي» مؤكدة أن هذا القرار غامض وأن عدم وضع القرار موضع التنفيذ سيفتح الباب لدعم لا محدود من حلفاء النظام للقيام بمجازر أكبر وأبشع.

وقالت القيادة المشتركة في بيان حمل توقيع فهد المصري، المتحدث باسم القيادة، ووصلت نسخة منه لـ «البديل» إنها إذ تعبر عن تأييدها للقرار البريطاني - الفرنسي، فإنها في ذات الوقت ترى أن ثمن هذا التأخير كان أكثر من ٥٠ ألف شهيد ومئات الآلاف من الجرحى والضحايا وملايين من النازحين والمهجرين، فضلاً عن عشرات الآلاف من المنازل المدمرة وبنية تحتية خارج الخدمة. وأضافت أن هذا القرار جاء متأخراً أكثر من سنة، ومن دون أن تضع المسؤولية فيه، لأن السوريين لم يكونوا يقتلون بأسلحة الأسد فقط، بل بمن صمت عنه وكف أيدي الداعمين المتطوعين من غير الغربيين من أن يرسلوا السلاح للشعب تذبحه حكومته في وضع النهار.

وأردفت: «المزاج الشعبي لأهلنا ولماقتلي الجيش السوري الحر تمنعهم من الإحساس بالغبطة من قرار كهذا يسمح لهم بالتسلح للدفاع عن أنفسهم، لأن الحقائق كانت واضحة أمام كل العالم، ولكنه قرر أن يكون متفجعاً فقط في معركة لن يتوقف فيها السوريون حتى ولو استمرت لسنوات أخرى الى أن يتخلص الشعب من هذا النظام». وحذرت القيادة المشتركة للجيش السوري الحر من أن عدداً

من القرارات الدولية كانت للاستهلاك السياسي، والقيادة المشتركة عن مخاوفها من غموض القرار، لكنها أكدت: «أخذناه على محمل الجد، فهو بالتأكيد لا يتناقض مع القانون الدولي كما ادعى الروس، فمن واجب الحكومة أن تحمي شعبها لا أن تقتله، فكيف إذا قامت بقتله بالطريقة غير المسبوقه التي قام بها نظام الأسد والتي تمثل فقداناً لشرعيته دستورياً.

من القرارات الدولية كانت للاستهلاك السياسي، وساهمت في دفع السوريين للأمل، ثم ما لبثت أن أحبطتهم بتردها وتناقضها وتراجعها. فإذا لم يضع الفرنسيون والبريطانيون هكذا قرار موضع التنفيذ على الفور، فإنهم سيفتحون الباب لدعم لا محدود من حلفاء النظام للقيام بمجازر أكبر وأبشع». وعبرت

معهد بريطاني للدراسات يرجح ميل توازن القوى لصالح الثوار

■ لندن - أ.ف.ب:

معارك داخلية بين الفصائل المعارضة للنظام. واعتبر المعهد أن «هذا قد يفرق البلاد في حرب أهلية تكون فيها الحكومة الفصيل الأهم ما يضاعف مخاطر زعزعة استقرار المنطقة برمتها». كما قارن النزاع السوري مع الوضع في أفغانستان والنقطة المشتركة بينهما هي «معارك بين متمردين وقوات حكومية» مع ضلوع قوات خارجية.

لكنه اعتبر ان العمليات العسكرية في أفغانستان تحاول الحد من عدد الضحايا بأكبر قدر ممكن، فيما تستخدم القوات الموالية للأسد العنف «كغرض بحد ذاته وأداة قمع وردع».

تسليح المعارضة. وتابع التقرير: «باستثناء استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المعارضين، مع احتمال أن يدفع ذلك باتجاه التدخل الخارجي، من الصعب رؤية كيف يمكن للأسد أن يقلب هذا التوجه».

لكن المعهد حذر من أن قوات النظام «ما زالت قادرة على هزيمة المعارضين إذا تخلوا عن تكتيك حرب العصابات وحاولوا السيطرة على مناطق مدنية». «وإن كان ممكناً ألا يفوز الأسد، فإن المعارضين قد يخسرون كذلك» بحسب المعهد. ويحذر التقرير من غياب الإدارة السياسية والعسكرية القوية لدى المعارضة ما يشكل تهديداً متفاقماً بانдалاع

اعتبر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن أن توازن القوى في سوريا سيميل على الأرجح لجهة المعارضين، في تقرير نشر الخميس الماضي، محذراً من أن امتداد الحرب الأهلية قد ينسف استقرار المنطقة برمتها.

واعتبر المعهد ان الرياح تتجه عكس مصالح بشار الاسد، مضيفاً أنه من «غير المرجح» أن يجري تدخل عسكري أجنبي.

وأكد التقرير: «من المرجح أن يميل توازن القوى تدريجياً إلى جهة المعارضين نظراً إلى تحسن قدراتهم والدعم الذي يتلقونه من الخارج»، فيما تسعى باريس ولندن إلى رفع الحظر الأوروبي على

ثوار دير الزور يشكلون مجلساً لحاسبة قتلة الأسرى

■ دير الزور - الوكالات

العودة إلى ديارهم أو مغادرة سوريا أو الانضمام إلى صفوفنا». وأوضح «لا نرغمهم على القيام بأي شيء».

وتابع أن «الجنود الذين يقرون بأنهم قتلوا نبادلهم بمدنيين مسجونين لدى النظام. ماذا نستفيد إذا أعدناهم رمياً بالرصاص؟».

لكنه يقر بأن معارضين أعدموا في الماضي جنوداً أسرى. وأضاف: «في الماضي لم نحسن التصرف، فمثلاً أعدمنا جنوداً أسرى لكن الأمور تغيرت. واليوم ما عدنا نعدم الأسرى». وقال أن «المقاتل (المعارض) الذي يقوم بذلك يحاكم من قبل مجلس عسكري».

يسجن وأكد أنه يدلي بتصريحاته بحرية. وأضاف وهو ينظر إلى القائد أبو سلام طيبة الذي دخل الغرفة لتوه: «قال الجيش لأسرتي إني أعدمته. لكن هذا الرجل أعطاني هاتفه النقال لاتصل بوالدي وأؤكد لها أنني بصحة جيدة».

وأعرب علاء عن رغبته في العودة إلى أسرته في حماه. وأضاف: «قالوا لي إني سأتمكن من العودة إلى ديارى قريباً وأنهم يحاولون إيجاد طريق آمن» لتفادي المعارك. وقال القائد طيبة: «إذا أراد علاء أن يجتمع بأسرته فيعيد إلى دياره». وأضاف أن مقاتلي المعارضة يتحققون من أن الجنود الأسرى «لم يمارسوا القتل قبل أن يقرروا ما إذا أرادوا

يؤكد القائد أبو سلام طيبة في دير الزور أمام جندي شاب في الجيش السوري النظامي أسره مسلحو المعارضة منذ كانون الثاني ان «الامور تغيرت واليوم لم نعد نعدم الأسرى».

ويقول الجندي علاء إبراهيم الذي ينتمي إلى الأقلية العلوية وأسرى في مدينة دير الزور شرق سوريا، إنه أحفاد محمد» في مدينة دير الزور شرق سوريا، إنه لم يعد قلقاً حيال نوايا مقاتلي المعارضة. وقال الجندي البالغ ٢٢ من العمر والمتحدر من حماه بوسط سوريا: «عندما وقعت في الأسر اعتقدت أن المقاتلين سيعدمونني». وأفاد مراسل «فرانس برس» أن الجندي كان يتحدث من دون أن يراقب أو

الأخضر الإبراهيمي: سوريا تمضي نحو النموذج الصومالي

■ (وكالات)

قال المبعوث العربي الأممي المشترك إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، إن سوريا ربما تصبح أسوأ من الصومال ما لم يتم التوصل إلى حل سلمي لـ «أهم قضية في العالم اليوم».

وأضاف الإبراهيمي عقب لقائه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل «كما قلت من قبل، إما أن يكون هناك حل سلمي توافقي سياسي وإما سيكون الوضع مشابهاً أو حتى أسوأ من الصومال». وتابع «جئت لأطالبهم باستخدام كل الوسائل التي يمتلكونها للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية».

من جهته، أعرب وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله عن صدمته إزاء الأنباء الأخيرة المتعلقة بالأوضاع في سوريا. وقال في مستهل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد إن «استخدام صواريخ سكود جريمة حرب جسيمة ضد المواطنين».

وقال وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن إن مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية فشلا في اتخاذ الخطوة الصحيحة، وأضاف «لا يستطيع أحد أن يفهم لماذا ينبغي أن تستمر هذه الوحشية في سوريا إنه أمر مستفزن».

ودعا بعض الوزراء إلى الحوار في محاولة لإيقاف العنف على الأقل، وأعرب وزير الخارجية الإيرلندي إيمون غيلمور عن أمله في إمكانية إقناع روسيا بلعب «دور بناء»، إلا أن مسؤولية الشؤون الخارجية بالاتحاد كاترين أشتون أكدت أنها لم تلحظ أي تغيير في الموقف الروسي.

وأعرب المفوض الأوروبي لمكافحة الإرهاب جيل دو



وأعلن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس أن مسألة رفع الحظر المفروض على شحنات الأسلحة إلى المعارضة السورية «سيعاد طرحها بسرعة»، وقال في ختام اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل «يبدو لي واضحاً أن مسألة رفع الحظر على الأسلحة تطرح نفسها أكثر فأكثر لأن الخلل في التوازن واضح»، وأكد «من الواضح أنه يتعين علينا، على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، أن نستخدم كل الاتصالات، كل القنوات، والتواصل مع الأمريكيين والروس والعرب في محاولة لإيجاد حل سياسي».

كبرشوف عن قلق الاتحاد في ما يتعلق بـ «الجهاديين الأوروبيين» الذين يقاتلون في سوريا، وقد «يمثلون تهديداً» عندما يعودون إلى بلادهم، ودعا الدول الأوروبية إلى عدم التراخي في جهودها حتى ولو تكبدت القاعدة وفروعها «انتكاسة خطيرة» في مالي مع خسارة شمال البلاد ومقتل بعض كبار مسؤوليها. وقال «فيما القسم الأكبر من معارضي نظام بشار الأسد يقاتلون من أجل مستقبلهم، فإن سوريا أصبحت وجهة للجهاديين الأوروبيين الذين يريدون الاستفادة من الوضع، ويمكن أن يمثلوا تهديداً لمجتمعاتنا».

يوميّات السوريين: بحث مضمّن عن الخبز والوقود

■ (أ.ف.ب)

شرقي دمشق، و«فجأة سمعنا أصوات انفجارات، زحفنا، ارتعبنا».

وفي مناطق سورية عديدة، يتوجب على السكان بذل جهود مضمّنة لتأمين حاجاتهم الأساسية، ففي حلب، كبرى مدن الشمال التي كانت تعد العاصمة الاقتصادية للبلاد، يحرم السكان من التغذية بالتيار الكهربائي في أغلبية ساعات اليوم، وتقول أم حسن المقيمة في حي مساكن هنانو الذي يسيطر عليه مقاتلو المعارضة شرقي المدينة، إنها «نسيبت ما معنى الغسالة الأوتوماتيكية والبراد وكل الأجهزة العاملة على الكهرباء»، وتضيف السيدة الستينية وهي أم لخمسة شبان وأربع بنات، أن التغذية بالتيار الكهربائي «معدومة، اعتدنا الغسيل يدويا والمكواة أصبحت من الماضي، ونعتمد على مصابيح صغيرة لإنارة المنزل نشحنها هي وهواتفنا الخلوية وأجهزة الكمبيوتر المحمول» باستخدام بطاريات السيارات.

على الرصيف القريب من مدخل المدينة الجامعية غربي حلب، تنبعت رائحة شواء مترافقة مع دخان متصاعد من منقل حديدي، يقف محمد تحت لافتة كتب عليها «بسطة حمودة للمشاوي»، ويقول الرجل الخمسيني الخجيل «تحولت إلى بائع بسطة بعدما كنت معروفاً في سوق المعادن بلقب المعلم محمد»، ويضيف «المهم أن أتمكن من كسب لقمة العيش».

يحمل معه من لبنان صفائح بنزين بعد أن كان سعره في السابق في لبنان أعلى مما هو في سوريا، ويتابع زياد، وهو رجل في الأربعين من عمره، وأب لثلاثة أولاد «مع غلاء المحروقات وندرتها صارت هذه المشتقات في لبنان أرخص وأيسر منها في سوريا».

وفي الأشهر الأخيرة، ارتفعت أسعار الطحين بنسبة ١٤٠٪، والوقود بنسبة ٦٢٪، والمازوت بنحو ١٠٦٪، كما تراجع الناتج الوطني، وبلغ التضخم مستويات قياسية، وارتفعت نسب البطالة، مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات، في حين أقل ربع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبوابها، وتراجع الإنتاج النفطي الذي كان مخصصاً للاستهلاك المحلي.

إضافة إلى ذلك، تراجع الإنتاج الزراعي إلى النصف حسب منظمة الأمم المتحدة للزراعة «فاو»، علماً أن هذا القطاع كان يوفر العمل لقرابة ثمانية ملايين سوري. وتشير أرقام المنظمة إلى أن إنتاج القمح والشعير تراجع إلى أقل من مليوني طن سنوياً، مقابل نحو ٤.٥ ملايين طن قبل الثورة. ويؤكد ماجد، العامل في مخبز، أنه بات يشتري الخميرة «بعشرة أضعاف سعرها السابق».

وتحول أعمال العنف أغلبية الأحيان دون تمكن السكان من التبضع، ويقول أبو محمد إنه كان يبتاع الخضار والفاكهة منذ أسبوعين في سوق الهال

بات الانتظار ساعات طويلة لتعبئة السيارات بالوقود أو الحصول على أسطوانة غاز، وتتبع أخبار المخابز المفتوحة لشراء الخبز، جزءاً من يوميّات السوريين الغارقين في نزاع انعكس على كل ما يرتبط بحياتهم. وتقول أم فادي المقيمة في بلدة عرطوز القريبة من دمشق «للحصول على الخبز، يجب تسجيل الاسم والانتظار ساعتين أو ثلاثاً». وأمام نقص الغاز والمازوت، باتت هذه الأم لأربعة أولاد مضطرة، كالعديد من السوريين، للجوء إلى الحطب للتدفئة، وتوضح أن «سعر قارورة الغاز تضاعف، من ٤٥٠ ليرة سورية (٤ دولارات)، إلى نحو ٣٥٠٠ ليرة (٣٥ دولاراً)».

ويقول أبورامي المقيم في دمشق منذ شهر ونصف الشهر، لم أتمكن من الحصول على اسطوانة غاز، لذا لجأت إلى استخدام الفرن الكهربائي».

لكن السوريين يعانون أيضاً من تقنين قاس في الكهرباء، وهو ما لم يعتادوا عليه قبل بدء الثورة منتصف مارس/ آذار ٢٠١١. وتروي أم فادي أنها لم تتمكن في أحد الأيام «من إعداد أي طعام بسبب انقطاع التيار الكهربائي طوال اليوم». ويشكو بلال، الموظف البالغ من العمر ٣٥ عاماً، من أن «المازوت إذا وجد يباع بضعف سعره السابق، ويجدر بي تسجيل اسمي والانتظار في الصف لساعات قبل ملء خزان الوقود، الأمر لا يحتمل». أما زياد، سائق سيارة الأجرة العامل على خط دمشق بيروت، فبات

تغلغت في مناطق التماس مع الشبيحة من دون أن تصبح عصب الحراك المعارض بعد عامين من الكفاح: النظام يفيض بالطائفية.. وسوريا تثور لإسقاطها



حلب - محمد إقبال بلو:

بل هي أساساً ثورة ضد الطائفية، فالذي يستقدم جنود الحرس الثوري الإيراني هو الطائفي والذي يجند المدنيين من أبناء طائفته هو الطائفي، لقد نجح النظام في بعض المناطق بتوريط الثوار بسلوحيات طائفية وخاصة مناطق التماس المباشر مع أبناء الطائفة العلوية الذين حقنهم النظام بجرعات كبيرة من الحقد الطائفي، لكن هذا مؤثر خطير جداً وأتمنى أن لا يستمر.. علينا أن لا نقيم الأمور ونوجه مسار الثورة بالاتجاه الذي يرغب به النظام. هو أراها طائفية منذ المظاهرة الأولى ومدعوته للجهاد مؤخراً إلا رسالة واضحة للشبيحة العالم بأسره أن تعالوا إلى سوريا وقاتلوا إلى جانب النظام لإنقاذه بعد أن تدهورت أوضاعه وبات يفقد السيطرة على أكثر من ٨٠ بالمئة من البلاد، لكننا إن شاء الله سنفضّل المشروع الطائفي هذا الذي لن يفيد السوريين، فالمجتمع الدولي ينتظر أي اقتتال طائفي بشكل صريح وعلني ليبسط سيطرته على سوريا ويأتي بقوات حفظ سلام نتيجة وجودها واضحة ألا وهي تقسيم سوريا، فمن أهم مقومات الدولة العلوية أن يشن الجيش الحر حرباً على المدن والقرى العلوية، حينها سنرى النظام يستنجد بقوات حفظ السلام الدولية التي ستعيّنه على بناء دولته العلوية المنشودة على الساحل السوري والتي ستباركها روسيا حرصاً على نفوذها في المتوسط. عدنان يرى أن الحد من تفشي الفكر الطائفي بل والسلوك الذي يبني عليه ضرورة لا بد منها إذا كنا نريد أن نحافظ على وحدة الأراضي السورية، ويقول لقد وصلنا إلى نهاية الطريق والنظام على وشك السقوط، علينا أن نتجنبه إلى ذلك الأمر حتى لا يذهب كل كفاحنا هباء.

أنها معركتهم وأن سقوطه يعني سقوطهم.. لقد فهم الناس في الطائفة العلوية أنها معركة مصير بالنسبة لهم، يكونون أو لا يكونون، ولهذا نراهم قد حملوا السلاح وحتى النساء منهم دفاعاً عن هذا النظام المجرم الذي ورطهم من دون أن يدروا أو يدركوا خطورة الموقف.. نعم لقد انقلبت الثورة إلى معركة طائفية.. كل فئة ترغب بإبادة الأخرى كما أسلفت، بسبب فهم العلويين أنهم سيقتلون جميعاً في حال انتصار الثورة كما رسخ النظام لدى الثوار بسلوكة البغيض أن شباب الطائفة العلوية هم الذين يقومون بالقتل وأنهم يرغبون بقتل كل سني». نايف عبد الله أحد المواطنين الذين ساهموا بالحراك السلمي منذ بدايته لكنه لم يشارك بالحراك المسلح قال لـ«البديل»: الثورة السورية ثورة شعبية طالبت بالحرية ولم تتحدث عن الطائفية أو تطالب بامتيازات طائفية.. فقط النظام هو الذي يلعب على الوتر الطائفي منذ الأيام الأولى للثورة حيث نجح في توريط طائفته، كما نجح في توريط الكثير من القرى والبلدات الشيعية الواقعة في ريف حلب وريف إدلب مثل نبل والزهراء والفوعة وغيرها، حيث بدأت هذه البلدات تصدر الشبيحة إلى مختلف المناطق كما أصبحت قواعد عسكرية لجيش النظام يقصف منها القرى والبلدات المجاورة. ويضيف نايف: «ثورتنا ليست ثورة طائفية، ولن تكون كذلك، إنما رد فعل النظام عليها كان رد فعل طائفي واضح، استعمل فيه النظام كل أساليب التفرير والتوريط بأبناء طائفته التي كان الأجدى به أن يحميها وان لا يورطها معه في معركة خاسرة ضد شعب طالب بالحرية ولن يصمت قبل نيلها». عدنان حسن مقاتل من مقاتلي الجيش السوري الحر قال لـ«البديل»: نعم تقترب الثورة من الاتجاه الطائفي، لكن لا يمكن أن نقول عنها ثورة طائفية

مّر عامان على انتفاضة الشعب السوري ضد النظام الحاكم في سوريا، حيث بدأت ثورة سلمية مطالبية بالحرية والكرامة لعدة أشهر إلى أن حولها النظام بقمعه وبطشه وإرهابه المنظم إلى ثورة مسلحة بات هدفها حماية المطالبين بإسقاط النظام والمساهمة في إسقاطه. يقول البعض إن الأشهر الأخيرة للثورة اكتسبت صبغة طائفية بامتياز بسبب ما رآه السوريون من تعاون من قبل وجهاء وقاعدة الطوائف مع النظام ووقوفهم ضد ثورة الشعب، تساندها أيضاً أقلية سنية نخبوية من بينهم رجال دين وتجار وسياسيون.

وحول سؤال طرحته «البديل» على بعض الناشطين الثوريين والمواطنين عن الثورة واكتسابها الصفة الطائفية في الفترة الأخيرة، ومدى تأثير ذلك على مسيرة الثورة أولاً وعلى مستقبل سوريا ثانياً، قالت الناشطة مجد الحلبية: «الثورة السورية لم تكن طائفية، قط فمنذ البداية كانت ثورة أزهار وأغصان زيتون نادت بالحرية والكرامة والمساواة بين كل السوريين من دون تمييز طائفي أو عشائري أو قومي، لكن النظام المجرم وأداة البطش والعنف التي وظفها في قمع هذه الثورة السلمية وهي الجيش الذي يسيطر عليه النظام كل ذلك دفع الثوار السوريين إلى حمل السلاح لحماية المتظاهرين، ومن ثم حمل السلاح ضد النظام ككل ومحاربه في شتى المواقع، فانتقل العمل الثوري المسلح من الدفاعي إلى الهجوم بعد ازدياد قوة الجيش الحر وضعف النظام».

وتضيف مجد: «هذا النظام الذي دفع شبيحته من مختلف الطوائف إلى الشوارع لقمع المتظاهرين وضربهم واعتقالهم وقتلهم في كثير من الأحيان هو الذي تبني القضية الطائفية ورسخها لدى الطائفتين العلوية والشيعية في سوريا، إذ أقنعهم

الانفجار الوشيك وتصعد سوريا والمشرق

■ غازي دحمان



تعيش الحدود، والدواخل، في سورية ولبنان والعراق، توتراً واستنفاراً هائلاً. رائحة البارود بدأت تخرج من أكثر من ثغر على الحدود، كما أن التوتّر ما عاد بالإمكان حبسه. ثمة ما يشي بأن المنطقة تسير صوب انفجار عظيم، يكون عنوانه « حرب سنية - شيعية»، الأزمة السورية فاضت على الحدود بقوة، وتكاد تغطي المناطق المحيطة بها. تبدوا الأطراف كلها وقد غادرت مرحلة الحذر والتخفي، ففي الوقت الذي بدأ التحرك الإيراني وأدواته في المنطقة» حكومة المالكي في العراق - وحزب الله اللبناني»، يأخذ طابعاً علنياً وصريحاً، فإن الطرف المقابل لم يعد يحتاج إلى عمليات تمويه للتعبير عن نفسه، وقد قالتها جامعة الدول العربية بوضوح « كل دولة تريد تسليح المعارضة السورية فهي حرة في فعل ما تراه مناسباً».

هذا يعني أن التسوية السياسية التي يجري الحديث عنها ليست سوى كلام للاستهلاك السياسي يراد منه تكريس التوضعات الجديدة في قلب الأزمة للانطلاق إلى أفق جديد ومختلف في الصراع ومرحلة جديدة أكثر دموية وخطورة وتدميراً من كل المراحل التي سبقتها.

ولعل ما يعزز هذا الاحتمال، الإعلان الصريح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية نيبتها السماح بتسليح بعض كتائب الجيش الحر بأنواع من الأسلحة كالعربات القتالية والأجهزة الذكية، وهو قرار طالما ترددت هذه الأطراف باتخاذها انطلاقاً من حساباتها الخاصة المتعلقة بأمن إسرائيل ومستقبل الأمن في المنطقة عموماً، على اعتبار أن لهذه القوى ملاحظاتها وشكوكها تجاه بعض القوى والأطراف المنخرطة بالثورة.

التسوية السياسية التي يجري الحديث عنها ليست سوى كلام للاستهلاك السياسي يراد منه تكريس التوضعات الجديدة

الغريب أن يتم اللجوء إلى هذه الإجراءات في ظل مناخ سياسي يغلب عليه طابع التفاهم، ولو اللفظي والشكلي، بين الطرفين الأساسيين اللذين يعتقد ان لهما التأثير الأكبر في مجرى الأحداث، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، عل ضرورة تطبيق مبادئ وثيقة جنيف التي تم التوافق عليها في صيف ٢٠١٢ وعطلته الاختلافات في تفسير بعض البنود، وخاصة ما يتعلق منها بدور الرئيس بشار الأسد في الترتيبات اللاحقة.

يؤشر ذلك إلى أن أطرف الأزمة تخوض حرب أوراق، وليس عملية سياسية، وأن الارتكاز في هذه الحرب سيكون بالاعتماد على الميدان وما

ذلك حصول دمار كبير في منطقة شرق المتوسط والخليج، بالمقابل أيضاً تبدو سياسات إيران وروسيا ذات الطابع الانتحاري واللعب على حافة الهاوية لتحقيق مكاسب على صعيد الدور والمكانة سياسة غير أخلاقية لنهوضها على جثة أوطان تم ارتهاؤها بطريقة أو أخرى لصالح مشاريع هذه الدول.

كل ما في المنطقة يشير إلى تصدع المشرق وما

هذا النمط من إدارة الأزمات ليس نمطاً عقلانياً ولا رشيداً حتى أنه يتميز بطابع لا إنساني

حوله، ما بين المتوسط وبحر قزوين، على ما بشر يوماً رأس النظام في سورية، ولكن ليس كما يشتهي هو وحلفاؤه، فألسنة النيران لن توفر إيران وروسيا ولا إسرائيل وتركيا، المنطقة كلها سيعاد صياغتها، ليس وفق ما يشتهي ويرغب أصحاب النظريات الاستراتيجية، ولا مثل ما يبشر أصحاب نظرية المؤامرة، الأشباح الطائفية والإثنية خرجت من قماقمها، وأعلنت أن هذه المعازل لم تكن يوماً دولاً وطنية، وحدود الدم بدأت ترسم بوضوح في مناطق التماس في أكثر من مكان، هو انتقام الجغرافيا والتاريخ، وبالأصح انتقام من كل السياسات، القومية والدولية.

يعززه، كما يعني توسيع هامش المناورة إلى أبعد الحدود، وإعادة خلط الأوراق بطريقة تسمح لكل طرف تحسين شروطه التفاوضية ومواقفه وبلورة اشتراطاته على وقع سعي الأزمات، ولظى نارها المشتعلة.

غير أن هذا النمط الصراعى يتضمن في طياته مخاطر عدة، فهو يتيح الفرصة للعبث بأسس التعايش الوطني في هذه البلدان الهشة اصلاً، ويقامر بتفكيك الأنسجة الوطنية المتخلخلة، كما يترك هذه البلدان مكشوفة أمام كل الاحتمالات السيئة، وهو بالتالي مغامرة لا يمكن لأي عاقل السير بها لصعوبة عملية ضبط سيولتها في حالة ما تم تثويرها.

هذا النمط من إدارة الأزمات ليس نمطاً عقلانياً ولا رشيداً، حتى أنه يتميز بطابع لا إنساني، فضلاً عن كونه يحمل مخاطر على الأمن العالمي برمته، إذ لا ضمان لعدم انتقال الأزمة وتوسعها خارج حدود الإقليم، كما أن سياسة ترك الأزمة تتفاعل وفق دينامياتها إلى أقصى حد من شأنها أن تغرق المنطقة والعالم بأنارها المدمرة، ثم من ضمن على أنقاض الفوضى الشاملة التي ستخلفها هذه الأزمة إمكانية استمرار الحياة المدنية، ومواصلتها في بقعة تتوسط المصالح العالمية، وتزرن تخومها الحيوية.

سياسة إغراق روسيا وإيران في المشرق، سياسة انتهازية وعاجزة، وفيها الكثير من المغامرة، إذ أنه حتى يتم الاستفادة من ثمرتها، سيتطلب

سورية وخريطة الطاقة المتغيرة في الشرق الأوسط

■ رجب حصري- خبيرة في شؤون الطاقة في الشرق الأوسط*

صديق في دمشق يقدر أن يفسح المجال أمام إيران لتوسيع نطاق صادراتها من الغاز الطبيعي غرباً في حقبة ما بعد العقوبات.

الواقع أن طهران لطالما سعت إلى خط أنابيب يوصل إمدادات الغاز الإيراني إلى العراق، حيث سيستمر النقص في الغاز للسنوات المقبلة، وإلى سورية حيث الغاز الإيراني قد يكون بديلاً عن واردات الغاز المصري المتوقفة الآن. وعلى المدى الطويل، تتطلع إيران إلى الوصول إلى الأسواق خارج منطقتها، والمتوسط (مروا بالعراق وسورية) يتيح لها، أقله نظرياً، إمكانية الوصول إلى أوروبا عندما ترفع العقوبات عن طهران، في حال رُفعت، وعندما تجد هذه الأخيرة الموارد والمساعدة الخارجية اللازمة لتطوير ثروتها من الغاز.

المطامع الروسية

مصالح روسيا في نتائج النزاع السوري كبيرة هي الأخرى، إذ تتعدى مصير سلالة الأسد لتطال أسئلة تتعلق بمن سيصدر الغاز في المستقبل، وأي غاز، ومن أين، وإلى أي طرف؟. في الواقع، تريد روسيا، من خلال ضمان حصتها في تقسيم مناطق النفوذ والمصالح مع القوى الأخرى، أن تحرص على أن تكون لها كلمتها في منطقة الغاز الناشئة في شرق المتوسط، التي تشمل قبرص وإسرائيل ولبنان وتركيا. وإذ تعي موسكو مساعي أوروبا المعلنة لتحرير نفسها من الاعتماد على الغاز الروسي، تحرص على ألا يتنافس أي مشروع لتصدير الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا مع خطط التصدير الخاصة بها عبر الخط الحالي «بلو ستريم» Blue Stream الذي ينقل الغاز إلى تركيا مروا بالبحر الأسود، وخط أنابيب «ساوث ستريم» South Stream لنقل الغاز إلى أوروبا.

التطلع إلى سورية ما بعد الأزمة

إن أي نظام سينشأ في دمشق بعد الانتفاضة السورية سيعيد رسم خريطة الطاقة في المنطقة، فالتنافس كبير على المخزون والأسواق ومن أجل السيطرة على طرق نقل موارد الطاقة، وشكل خريطة الطاقة في المستقبل يتوقف على هوية الرايحين والخاسرين الإقليميين والدوليين.

إذا قام نظام جديد يتحالف مع تركيا السنية أو دول الخليج، فقد يأتي ذلك بالنسبة إلى العراق وإيران، على حساب التعاون المستقبلي في مجال الطاقة، وقد يشكل ضربة لطموح هاتين الدولتين في الوصول مباشرة إلى المتوسط من دون أن تضطرا إلى الاعتماد على حسن نية تركيا. كذلك، تستدعي المصالح الروسية في المنطقة قيام نظام صديق يأخذ هذه المصالح في عين الاعتبار. أما إذا تحالف النظام الجديد مع الغرب، فسيشكل عائقاً أمام تواجد روسيا المتوسع في أرجاء حوض الغاز الناشئ في شرق المتوسط، وأمام قدرتها على المناورة بهدف حماية حصتها في سوق الغاز من موارد الغاز الطبيعي المنافسة، زد على ذلك أن مدى الاستقلال الذي سيمنحه النظام الجديد لأكراد سورية، وقدرة هؤلاء على إقامة منطقة مستقلة ضمن الدولة الجديدة، سيحدان ما إذا كان أكراد العراق سيتمكنون من تحرير أنفسهم من ضغوط أنقرة وبغداد وإقامة طريق مباشر لتصدير منتجاتهم من الهيدروكربون عبر الأراضي الكردية السورية.

* جزء من ورقة للباحثة.



النفط العراقي فأقفل الطريق مرة أخرى. ومع أن الخط تعرض إلى القصف في العام ٢٠٠٣ على يد القوات الأميركية، لا يزال الطريق صالحاً لنقل صادرات العراق من الغاز الخام وربما الغاز الطبيعي. وإذ تصاعدت مؤخراً حدة التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، عاصمة كردستان العراق، في ما يتعلق بحقوق استغلال النفط في منطقة كردستان، أصبح الوصول إلى المتوسط عبر سورية ملجأً أكثر بالنسبة إلى الحكومة العراقية. فخط كركوك-جيهان الحالي يمر في منطقة فيشخابور في محافظة دهوك الخاضعة للسيطرة الكردية، حيث يمكن أن تتوقف سلامته على حسن نية الأكراد في حال شهدت العلاقات بين بغداد وأربيل مزيداً من التدهور. أضف إلى ذلك أن تنازع بغداد وأنقرة حول ما يصفه العراق بـ«التدخل التركي» في عقد اتفاقيات مباشرة مع حكومة إقليم كردستان لتصدير النفط والغاز، من بين نقاط خلاف أخرى، يزيد أيضاً من ضعف أجزاء الخط التي تشغلها تركيا خارج الأراضي العراقية.

بغداد ليست الوحيدة التي تضع نصب عينيها طريق تصدير النفط الذي يمر عبر سورية. فحكومة إقليم كردستان ترى أيضاً أن التغيير في دمشق من شأنه أن يتيح طريقاً جديداً للتصدير إلى المتوسط كبديل عن الطريق التركي. يُرجح إذاً أن تعمد سورية وكردستان العراق إلى عقد اتفاق خصوصاً إذا حصلت المناطق الكردية في سورية على حكم ذاتي فعلي بعد انتهاء النزاع السوري. واصطفاف المصالح هذا ما بين الأكراد والعراق وسورية سيوفر لحكومة إقليم كردستان بديلاً عن الاعتماد على تركيا.

مصالح إيران الاستراتيجية

تمتلك إيران مصالح استراتيجية كبيرة في سورية وهي لم تتوان عن الدفاع عنها مالياً وعسكرياً. هذه المصالح تمتد إلى مجال الطاقة، حيث وحده نظام

قد لا تكون سورية مُنتجاً كبيراً للنفط أو الغاز في الشرق الأوسط، إلا أنها قادرة على تحديد شكل خريطة الطاقة الإقليمية في المستقبل استناداً إلى ما ستؤول إليه الانتفاضة السورية. فموقع البلاد الجغرافي يتيح منفذاً إلى البحر المتوسط للهيئات التي ليس لها مخرج إلى البحر، والتي تبحث عن أسواق لمنتجاتها من الهيدروكربون، كما للدول التي تريد منفذاً إلى أوروبا من دون أن تضطر إلى المرور عبر تركيا. فهان العراق وإيران كبير على الجهة السورية التي ستدير طرق الوصول إلى البحر، حتى أن موسكو تضع رهاناً كبيراً، ولا عجب، على سورية ما بعد الأسد في ما يتعلق بمصالحها في مجال الطاقة. فهذه المصالح قد يهددها منتجو الغاز الإقليميون ومصدروه المحتملون الجدد والناشئون في شرق المتوسط، الذين قد يتنافسون مع الغاز الروسي على الأسواق الأوروبية. هكذا، إذا ما نظرنا إلى الموضوع من منظار المصالح، فسرى أن سورية ما بعد الأسد ستكون حتماً عامل تغيير في قواعد اللعبة في مجال الطاقة في المنطقة.

بغداد مقابل أربيل

يبرز العراق من جديد مصدراً كبيراً للنفط بعد أكثر من ثلاثة عقود من الغياب في مجال الطاقة، وهو يسعى إلى تنويع طرق التصدير الخاصة به. ولهذه الغاية، يحتاج إلى بدائل عن الخليج ومضيق هرمز، وعن طريق التصدير التي تمر عبر تركيا إلى مرفأ جيهان.

كانت سورية تاريخياً تشكل هذا الطريق البديل. فالعراق كان يصل إلى المتوسط من خلالها، عندما كانت شركة نفط العراق تعمل كجزء من خط كركوك-حيفا، قبل أن تؤم في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتصادر سورية أجزاء الخط التي تمر في أراضيها. أعيد فتح خط الأنابيب بعد ذلك، ثم أقفلته دمشق مجدداً في بداية الحرب بين إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، فيبادرة تضامن سوري مع طهران.

عاد الطريق وازدهر لفترة قصيرة من الزمن بعد انتهاء النزاع، إلا أن العقوبات الدولية التي فرضت خلال حرب الخليج في العام ١٩٩١، جمّدت صادرات

تستدعي المصالح الروسية في المنطقة قيام نظام صديق يأخذ هذه المصالح في عين الاعتبار

بعد عامين من القمع: كوارث إنسانية وخراب اقتصادي وغياب الحل السياسي

■ قسم التوثيق - البديل:



مرّ عامان على انطلاقته الشرارة الأولى للثورة السورية، وما هي تدخل عامها الثالث بعد سلسلة من التحولات التي طالت شكل الثورة نفسه، حيث تحولت بعد أشهر عدة من حالتها السلمية لتدخل مرحلة جديدة مع تشكل الجيش الحر، خاصة أن العنف الذي استخدمه النظام ضد المتظاهرين دفع بالكثير من الجنود النظاميين إلى الانشقاق عن الجيش، والانخراط في صفوف الجيش الحر، وتلا ذلك العديد من الفصول الميدانية والسياسية، حيث فشلت الكثير من المشاريع التي كانت ترمي إلى انتقال السلطة، وتوفير المزيد من دماء السوريين الأبرياء، ووقف النزوح واللجوء، وتفاقم الوضع الإنساني، وغيرها من النتائج التي ترتبت على التحولات والمنعطفات التي شهدتها سوريا خلال عامي الثورة.

إن تقييم الوضع الراهن في سوريا من شأنه أن يوضح إلى حد بعيد التحولات التي عاشتها الثورة، وأن يوضح المخاطر المحدقة ليس بالثورة فحسب، وإنما بسوريا نفسها، ومن هذا المنطلق تحاول "البديل" تسليط الضوء على بعض المعطيات الراهنة.

على المستوى الميداني ما زالت قوات النظام تتمركز في دمشق وغرب سوريا وفي أماكن كثيرة من وسط سوريا، بالإضافة إلى الجنوب، بينما قد أصبحت أجزاء واسعة من شمال سوريا وشرقها خارج سيطرة القوات النظامية (حلب، وريفها، معظم إدلب، الرقة، وحوالي ٨٠٪ من دير الزور، ومناطق أخرى تقع شمال البلاد)، لكن سيطرة قوات الجيش الحر على المناطق الخارجة عن نفوذ القوات النظامية اليوم أصبحت في أجزاء كبيرة منها مدمرة، وتعاني على المستوى المعيشي، كما أن الأوضاع الخدمية لا تجد من يديرها، على الرغم من تجارب المجالس المحلية، وتبقى مشكلة التمويل على رأس قائمة الاحتياجات التي تحتاجها مشاريع الإدارة المحلية.

وفي العاصمة دمشق، ما زال النظام يتحكم بقلب العاصمة، وعلى الرغم من مضي حوالي ثمانية أشهر على بدء معركة "تحرير دمشق" إلا أن قوات الجيش الحر ما زالت متمركزة في الريف، مع استمرار قصف طائرات النظام لمعاقل الجيش الحر، وخاصة في الريف الشرقي، بينما تدور معارك طاحنة في داريا منذ ثلاثة أشهر، لكن من دون حسم، ولم يتمكن النظام من اقتحامها.

وفيما يخص الأوضاع الإنسانية فقد فقدت سوريا حتى اليوم أكثر من ٧٠ ألفاً من أبناءها، بالإضافة إلى المعتقلين من مختلف الأعمار، والتي تتباين التقارير حول أعدادهم، وبعضها يشير إلى وجود أكثر من ١٦٠ ألف معتقل في سجون النظام، كما سجلت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تجاوز عدد اللاجئين السوريين حاجز المليون لاجئ في دول الجوار (الأردن، لبنان، تركيا، العراق)، وتشير تقارير عدة إلى أن الأموال

الأضرار. أما على مستوى المعارضة السياسية والثورية، فقد أتى تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في الدوحة في ١١ تشرين الثاني من العام الماضي كحاولة لتجاوز انسداد الآفاق أمام المجلس الوطني السوري، ولضم قوى أخرى لم تكن منضوية تحت المجلس، وعلى الرغم من اعتراف دول عديدة بالمجلس، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، وفتح الائتلاف لعدد من السفارات، كان أولها سفارة باريس، إلا أن الائتلاف حتى اللحظة لا يبدو متماسكاً على المستوى البنوي، وعادت الخلافات لتدب بين مكوناته، وخاصة بعد إطلاق معاذ الخطيب رئيس الائتلاف مبادرة لإطلاق عملية سياسية من أجل التفاوض مع النظام، والتي اشترط فيها على النظام إطلاق سراح المعتقلين، وتجديد جوازات سفر السوريين المقيمين خارج سوريا، وقد قوبلت هذه المبادرة بتجاهل من قبل النظام، وبهجوم على رئيس الائتلاف بمن قبل أعضاء ومكونات رئيسية في الائتلاف.

من جهة أخرى، فقد فشلت الجامعة العربية والأمم المتحدة في مساعيها لإطلاق عملية تفاوضية جدية بين النظام والقوى المعارضة السياسية والعسكرية، ومع أن الأخضر الابراهيمي لم يتخل بعد عن مهمته في الوساطة إلا أن تصريحاته في أكثر من مناسبة لا تمنح المتابع فرصة للتفاؤل بقرب وجود اتفاق سياسي دولي وإقليمي، كما أن الابراهيمي يعتقد من خلال لقاءاته المتعددة أن الأزمة في سوريا ستستمر، وربما يتخذ الصراع طابعاً غير قابل للارتداد، وهو ما ينذر بتحول سوريا إلى دولة فاشلة على غرار الصومال.

التي كان من المفترض أن يقدمها مانحو "مؤتمر الكويت" لم يصرف منها إلا جزء بسيط، وهو لا يفي بالاحتياجات الإنسانية للاجئين. من جهة أخرى تشير الكثير من التقارير إلى أن عدد النازحين في داخل سوريا قد وصل إلى أكثر من مليونين ونصف مليون نازح، ويتخذ النزوح شكلاً دائرياً، حيث يضطر النازحون إلى النزوح إلى أكثر من مكان، خاصة أن المناطق التي تعتبر آمنة في لحظة ما قد تصبح غير ذلك بعد مرور وقت قصير، وهو ما يجعل النازح يقوم بعملية نزوح

الإطار الملائم لمستقبل الشعب السوري هو الدولة المدنية الديمقراطية التعددية الحديثة

أخرى، ويعاني النازحون من شح الموارد المالية، ومن تكديس الأشخاص في أماكن ضيقة، ومن قلة الخدمات الصحية، وتفقد التقارير الصحية إلى انتشار الكثير من الأمراض المعدية، وذلك في ظل غياب المشافي، والأطباء، والنقص الحاد في الأدوية.

واقتصادياً، فإن تقديرات الاقتصاديين تبدو متقاربة في تقدير الخسائر خلال العامين الماضيين، حيث تقدر تلك الخسائر وسطياً بحوالي ٧٠ مليار دولار، حيث تعرضت البنية التحتية إلى خسائر كبيرة، حيث دمرت الكثير من القرى والبلدات والأبنية والمشافي والمدارس، وفي الآونة الأخيرة تتعرض السجلات العقارية للتلف بسبب الإهمال، وهو ما سيقرب عليه لاحقاً الكثير من

رحلة تيه

■ حسين جمو



amercartoon@gmail.com عامر الزعي

علنا نستدل على طريق للخروج من القرية نفسها، حيث كانت كل الطرق الفرعية تعيدنا إلى أماكن سبق وكنا فيها. بوصولنا إلى القمة لم نسطع النزول مطلقاً: أحاطت بنا عشرات الكلاب الشرسة، وبدأنا أصوات تحرشها بالسيارة.. كانت من نوع الكلاب التي تحتفظ بالعظام بعد أن تشبع. أصبح الوضع خطيراً جداً، ليس بسبب الكلاب فقط، بل إن عواءها أيقظ القرية كلها، وبتنا نتوقع في أي لحظة زخات من الرصاص تستهدف (نحن) المسلحين الغرباء الذين يدورون في القرية ويطرقون على أبوابها الساعة الثانية فجراً!!

الراحة، مسلحون وملتحون مع عصبات متنوعة على الرأس وسيارة سوداء اللون. قصدت منزلاً آخر، وبعد نحو عشرة دقائق من المحاولة، حدثنا رجل من وراء الباب. كان صوته يفيض بالخوف: «خيؤ..بتروح من هون.. بعدين ببيجيك مفرق». هنا لم نتمالك أنفسنا، وضحكنا بشكل جماعي ضاعف من خوف الرجل من أن هؤلاء «شلة سرسرية». مبعث الضحك أنه يقول لنا «اسلكوا هذا الطريق» ونحن لم نر حتى رأسه لنقول ربما قصد هذا الاتجاه حسب إيماءة الرأس الريفية في الاستدلال. كانت القرية على تلة مرتفعة، فتوجهنا إلى هناك

عندما أصبحنا على مشارف الخروج من بلدة دارة عزة، بدأت رحلة تيه مخيفة جعلت فريق الرحلة يعتقد أكثر من مرة أن لا أحد سيصل إلى بر الأمان، فيما كان الدافع وراء استمرارنا في الرحلة هي «المحاولة فقط». فهناك قواعد عسكرية قريبة من المنطقة، مثل قاعد الشيخ سليمان العسكرية والفوج ٤٦. وما زاد من المخاوف أن الوقت تجاوز منتصف الليل في منطقة لا عديمة الإنارة بسبب انقطاع الكهرباء.

صدافنا رجلاً بعد خروجنا من دارة عزة وسألهم السائق عن الطريق الذي يوصلنا إلى بلدة أطمه في ريف ادلب. الطريقة الريفية في استدلال التائهين والغرباء مستفزة حقاً، وتذكرت أنها واحدة من الطرق التي نستخدمها في قرانا أيضاً. مثلاً يقول الرجل: «تذهب في هذا الاتجاه حتى تجد نفسك أمام مفترق، خذ الطريق الذي يأخذك إلى جهة اليمين». من الصعب وصف التفاصيل بدقة كتابياً، كيف لي مثلاً أن أعبر بكلمات عن إيماءة الرأس التي تشير إلى أن الرجل يقصد بها هذا الاتجاه.. بحيث أن إيماءة الرأس إلى الأعلى يعني أن الطريق من هذا الاتجاه، من دون نطق اسم الجهة.. أو حتى الإشارة باليد. في السيارة بتنا نجتهد جميعاً لتوقع الجهة التي قصدنا الرجل الذي دلنا على الطريق عندما أوماً برأسه إلى الأعلى فقط.

قادنا الطريق إلى قرية ارتسمت أمامنا فجأة بين صخور ضخمة وأرض وعرة. لا أحد يعرف اسم القرية ولا موقفها السياسي من النظام، وما إذا كانت قرية تحت سيطرة النظام أو الجيش الحر. دخولنا إليها اندرج تحت بند «المحاولة والمغامرة الخطرة». وباعتبار أن الكهرباء مقطوعة، قصدنا أول منزل فيه إنارة، لكن بسبب التوقيت المتأخر لم يتجرأ صاحب المنزل الأول على فتح الباب رغم أننا سمعنا جلبة من الداخل. وأشكالنا لم تكن تبعث على

«عامان من الكفاح» .. ٨٠ مشهد وصورة لتحطيم تماثيل الدكتاتورية



بث فريق الملتيميديا وفريق عمل سوريا للجميع للرصد و الترجمة فيلماً قصيراً ضم ٨٠ مشهداً وصورة لتحطيم صور وتماثيل الدكتاتور حافظ الأسد في مختلف أنحاء سوريا.

تنقلنا المشاهد إلى درعا البلد حيث أسقط الثوار الصورة الكبيرة للأسد على مبنى المحافظة، ثم إلى ريف دمشق حيث كانت مسيرة ضخمة انطلقت من دوما باتجاه ساحة العباسيين وعرفت بـ «مظاهرة التنظيف» بسبب إزالة الثوار كل الصور والشعارات والتماثيل التي صادفتهم على الطريق. المشهد الأكثر عنفواناً كان في الرستن، ذلك التمثال الذي كان يطل على كل القادمين من المحافظات الشمالية إلى دمشق، ولم يتم تحطيمه فقط، بل تم التنكيل به عبر نقله إلى القرى المجاورة.

أكثر من ٨٠ مقطع وصورة تلخص مسيرة «عامان على الكفاح» وهو عنوان الفيلم، ذلك أن الرمز الأصيل للدكتاتورية قد انهيار بشكل دراماتيكي على مدى عامين، بل أصبحت علامة تحرير أي مدينة هي ما إذا كانت تضم تماثيل أم لا. «عامان من الكفاح» أظهرت سوريا النظيفة والنقية من مظاهر العبودية. لقد دمّرت المنازل، هذا صحيح، والشعب دفع - وما زال - أثمناً باهظة لثورته، لكن الدكتاتورية تدفع أثمناً أكبر بكثير: إزالته تماماً من الوجود.. بكل ما يمت له بصلة، سواء صورة أو تمثال أو شعار مكتوب على جدار... لا شيء سيبقى سوى وجه سوريا الحرة.